

تحرك عاجل

متظاهر مُحْتَجَز لارتداء قميص تعبيرًا عن مناهضة التعذيب يواجه مخاطر صحية

اعتُقل محمود حسين مجددًا في 30 أغسطس/آب، وهو متظاهر أمضى أصلًا عامين قيد الحبس الاحتياطي التعسفي لارتداء قميص يحمل عبارة مُناهضة للتعذيب. فبعد الإفراج عنه بكفالة في 2016، أدانته إحدى محاكم الطوارئ بتهم زائفة وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة غيابيًا في محاكمة فادحة الجور، شابتها مزاعم حول تعرُّضه للتعذيب. وهو يُحتَجَز في سجن بدر 1 إلى حين إعادة محاكمته، وسط بواعث قلق بشأن حالته الصحية. ويجب الإفراج عنه على الفور ودون شرط أو قيد؛ إذ أن احتجازه لا يتعلق سوى بممارسة حقوقه الإنسانية بطرق تتضمن ارتداء قميص يُعبّر عن مناهضته للتعذيب.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptianPPO

حضرة السيد، تحية طيبة وبعد...

تساورنا بواعث قلق حيال الاحتجاز التعسفي لمحمود حسين منذ 30 أغسطس/آب، لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير، إذ أوقفته قوات الأمن في نقطة تفتيش بينما كان في طريق عودته من بني سويف إلى القاهرة. وحينئذ، تعرَّض للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام، مع رفض السلطات إطلاع محاميه أو أسرته على أي معلومات حول مصيره أو مكانه. وقد تبين لاحقًا أنه أُحتَجَز في ثلاثة أماكن مختلفة، من بينها منشأة تابعة لقطاع الأمن الوطني. وخلال هذا الوقت، أُسْتُجوب بينما كان معصوب العينين دون حضور محاميه. وداهمت قوات الأمن أيضًا منزله في مدينة العبور في 1 سبتمبر/أيلول، وصادرت حاسوبه وآلة الطباعة وغير ذلك من متعلقاته الشخصية. وفي 5 سبتمبر/أيلول، مثل أمام النيابة العامة بشمال القاهرة لاستجوابه على خلفية قضية تعود إلى تظاهرات نُظِّمَت في 25 يناير/كانون الثاني 2014. وقد أُعْتُقِل حسين، الذي كان يبلغ آنذاك 18 عامًا، لارتداء قميص مكتوب عليه "وطن بلا تعذيب"، وأُحتَجَز تعسفًا لمدة عامين، ثم أُفْرَج عنه بكفالة في مارس/أذار 2016. وأخيرًا، حُوكِم غيابيًا أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بتهم زائفة، تضمنت الانتماء إلى جماعة إرهابية، وحباسة عبوات مولوتوف وعبوات ناسفة، والتحريض على العنف. وفي 26 فبراير/شباط 2018، أدانته محكمة أمن الدولة طوارئ وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. ونظرًا إلى أن محمود حسين قد حُوكِم غيابيًا، سُنَّعِد محاكمته الآن أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ أيضًا بالتهم نفسها، بموجب القانون المصري. وتُعتَبَر المحاكمات أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ أنه لا يجوز استئناف أحكامها النهائية، بل تخضع فقط للتصديق من رئيس الجمهورية.

ويجري احتجاز محمود حسين حاليًا في سجن بدر 1، حيث وثقت منظمة العفو الدولية بواعث قلق حيال الظروف اللاإنسانية لاحتجاز السجناء وحرمانهم من الرعاية الصحية الكافية. وقد سُمِح لمحمود حسين بتلقي زيارة وجيزة من أسرته في 14 سبتمبر/أيلول، وسط تزايد بواعث القلق بشأن حالته الصحية؛ إذ كان قد خضع قبل احتجازه لعمليتين جراحيتين لاستبدال مفاصل في فخذيه ويحتاج إلى فحص اختصاصيين طبيين ومتابعة حالته على نحو منتظم. كما ذكر أنه يعاني ألمًا شديدًا من جراء فتق أربي؛ وبحسب توصية الطبيب قبل احتجازه، فإنه يحتاج إلى إجراء عملية جراحية. ولا تزال تنتابه أيضًا نوبات من الهلع، بعد

تعرّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال فترة احتجازه السابقة.

لذا، إننا نحثكم على ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن محمود حسين. ويجب إلغاء الحكم بإدانته وسجنه وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه؛ إذ أنها تأتي على خلفية ممارسة حقه في حرية التعبير. وريثما يُفَرَج عنه، يجب السماح له بالاتصال بأسرته ومحاميه على نحو منتظم وتوفير الرعاية الطبية الكافية، بما في ذلك تلقي الرعاية في مستشفيات خارجية إذا لزم الأمر. وينبغي أيضًا احتجازه في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اعتقلت قوات الأمن، بدايةً، محمود حسين في [25 يناير/كانون الثاني](#) 2014، حينما كان يبلغ 18 عامًا، في أعقاب التظاهرات التي نُظِّمَت لإحياء الذكرى الثالثة لثورة 25 يناير. فأوقفته قوات الأمن في نقطة تفتيش بحي المرج، شمال القاهرة، حينما كان عائدًا بعد التظاهرات إلى منزله في حافلة، واعتقلته تعسّفًا لمجرد ارتدائه قميصًا عليه عبارة "وطن بلا تعذيب" ووشاحًا يحمل شعار ثورة 25 يناير. وقد [وَقِّت](#) منظمة العفو الدولية كيف تعرّض [للتعذيب](#) وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي قطاع الأمن الوطني، بعد اعتقاله في 2014، بما تضمن ضربه وصعق يديه وظهره وخصيتيه بالصدمات الكهربائية. ونتيجة تعرّضه للتعذيب، أرغم على "الاعتراف" بالانتماء إلى جماعة محظورة، وحياسة عبوات مولوتوف وقنابل يدوية، والمشاركة في تظاهرات غير مصرّح بها، مع تصوير "اعترافه" بالفيديو. وفي اليوم التالي لـ"اعتراف" محمود حسين المصوّر بالفيديو، أُقْتيد للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة العليا. وقد نفى جميع الاتهامات المنسوبة إليه، قائلًا إنه تعرّض للتعذيب للإدلاء بـ"الاعتراف"، إلا أن وكيل النيابة لم يحلّه إلى مصلحة الطب الشرعي للفحص ولا أمر بالتحقيق في مزاعم تعرّضه للتعذيب. وظل محمود حسين مُحتَجَرًا في قسم شرطة المرج لستة أيام، ونُقِل بعد ذلك إلى سجن أبو زعبل، حيثما أُعْذِي عليه بالضرب لدى وصوله. وفي مايو/أيار 2014، نُقِل إلى سجن استئناف طرة بالقاهرة، حيثما تعرّض أيضًا للضرب مرتين على الأقل. ونُقِل في نهاية المطاف إلى سجن طرة تحقيق في القاهرة. وظل مُحتَجَرًا قيد الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق في القضية رقم 715 لسنة 2014 في قسم المرج، ثم أُحيل للمحاكمة في 31 يناير/كانون الثاني 2016. وفي 24 مارس/آذار 2016، أُفْرَج عنه بكفالة قدرها 1,000 جنيه مصري.

ويجري احتجاز محمود حسين حاليًا في [سجن بدر 1](#)، الذي يقع على بُعد 70 كيلومترًا من شمال شرق القاهرة. ووفقًا للأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية قبلاً، يشكو السجناء في سجن بدر 1 من الظروف القاسية واللاإنسانية، بحيث يُحْرَمون عمدًا من الرعاية الصحية ويتعرّضون للبرد القارس ويخضعون للمراقبة المنتظمة بالكاميرات. ولا يُسَمَح لبعض السجناء الآخرين بتلقي زيارات أسرهم إلا كل شهرين لمدة 20 دقيقة من وراء حاجز زجاجي يمنعهم من التواصل المباشر والجسدي مع ذويهم. ويخالف ذلك اللوائح التنظيمية للسجون في مصر التي تنص على إجراء زيارات أسبوعية للمُحتَجَرين قيد الحبس الاحتياطي لمدة لا تقل عن 45 دقيقة.

ويأتي اعتقال محمود حسين مُجددًا في خِصَم موجة من الاعتقالات الجديدة لمنتقدي السلطات وأقارب المُعارضين في الخارج. ففي أغسطس/آب 2023، اعتقلت السلطات والد الصحفي المصري أحمد جمال زيادة، المقيم في بلجيكا، ووالد الناشطة الألمانية المصرية فجر العادلي، المقيمة في ألمانيا. وقد أُسْتَجُوب كلاهما بشأن أنشطة نجليهما. وأُعتقل [أحمد حمدي السيد](#)، وهو ناشط آخر ومُعتقل سابق ويُعرَف أيضًا بـ"جيك"، مرة أخرى في يونيو/حزيران 2023، وتعرّض للإخفاء القسري حتى 27 أغسطس/آب 2023، حينما أمرت النيابة باحتجازه على ذمة التحقيقات في اتهامات زائفة بـ"نشر أخبار كاذبة". كما يُحتَجَز السياسي المُعارض البارز هشام قاسم تعسّفًا منذ 20 أغسطس/آب 2023، لمجرد

التاريخ: 20 سبتمبر/أيلول 2023

مصر

ممارسة حقه في حرية التعبير. وفي 16 سبتمبر/أيلول، أُدين بتهم السب والقذف و"إهانة" موظفين عموميين وتهم أخرى ذات دوافع سياسية وحُكِم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر ودفع غرامة مالية. وفي 2 سبتمبر/أيلول 2023، حُكِم على الناشط البارز [محمد عادل](#) بالسجن لمدة أربعة أعوام على خلفية تهم زائفة بـ"نشر الأخبار الكاذبة". وتكشف هذه الاعتقالات والملاحقات المتواصلة عن عدم التزام السلطات بإجراء أي إصلاح حقيقي، على الرغم من إفراجها في الآونة الأخيرة عن بضعة من منتقدي السلطات وإطلاقها للحوار الوطني الذي طال انتظاره مع المعارضة في مايو/أيار 2023.

وسجلت منظمة العفو الدولية بين 1 أغسطس/آب و13 سبتمبر/أيلول 2023، اعتقال 385 شخصًا على الأقل واستجوابهم أمام نيابة أمن الدولة العليا واحتجازهم على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات بالانتماء إلى جماعات إرهابية و"نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". ووجهت نيابة أمن الدولة تهمًا مماثلة إلى ما لا يقل عن 17 شخصًا كانوا مُحْتَجِّزِينَ قيد الحبس الاحتياطي المُطَوَّل في دعاوى جديدة تُقام في إطار ممارسة يُشار إليها عادةً بـ"التدوير". وخلال الفترة نفسها، أفرجت نيابة أمن الدولة عن 47 شخصًا أُحتجزوا لأسباب سياسية، إما إلى حين استكمال التحقيقات أو بموجب عفو رئاسي.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: محمود حسين (صيغ المذكر)